الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/4
7 January 2011
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة التاسعة
بيروت، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+)

موجز

يشير آخر تقرير صدر في آذار/مارس ٢٠١٠ عن برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى حوالى ٥٧ مليون شخص في المنطقة العربية (١٧ في المائة) من أصل مجموع سكانها الذي يقارب ٣٤٥ مليون نسمة لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب من مصادر محسّنة، وأن ٧٦ مليون شخص (٢٢ في المائة) من مجموع السكان لا يمكنهم الحصول على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسّنة. وفي هذا الواقع ما يدل على أنّ قيوداً وعقبات كثيرة لا تزال تعوق التقدّم نحو تحقيق الغاية ٧(ج) من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الواقع أيضاً ما يؤكد على ضرورة تطوير مؤشرات إضافية، تحدد على أساس خصوصيات المنطقة، وتوفر مقياساً أفضل لنوعية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وموثوقيتها في مختلف البلدان العربية، وذلك لرصد الأسباب الفعلية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

وإزاء هذا الوضع، أصدر المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية (القاهرة، تموز/يوليو ٢٠١٠) قراراً طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن تُعدّ، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية، والجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، مجموعة من المؤشرات الموحدة لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان العربية، وأن تعدّ تقريراً عن مستوى تنفيذ هذه المؤشرات مرّة كل سنتيْن.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً للثغرات التي تشوب المؤشرات التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك حالياً، ويقترح مجموعة من المؤشرات الإضافية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وقد أُطلقت عليها تسمية المؤشرات الإضافية للأهداف الإنمائية للألفية (MDG+) في المنطقة العربية. وقد أشير إلى أن هذه المؤشّرات تفترض أن تكون مقياساً أفضل لواقع الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة من تلك التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك، لأنها تشمل قياس نوعية الخدمات المتاحة ومستواها. وبوجه عام، يُمكن تصنيف المؤشرات المُقترحة لإمدادات المياه، إلى مؤشرات تقيس نوعية الخدمات المتاحة وكميتها، وأخرى تتناول الأعباء المالية التي تشكلها كلفة الحصول على هذه الخدمات، أمّا المؤشرات المُقترحة لخدمات الصرف الصحي، فيمكن تقسيمها إلى مؤشرات تتناول حماية البيئة والصحة المتعلقة بالتخلص من المياه العادمة وإعادة استخدامها، وأخرى تقيس الأعباء المالية المرتبطة بالتوصيل إلى شبكات تجميع الصرف الصحي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
الفصل		
أولاً- التكليف والمسوّغات	٦-٩	٥
ثانياً- التشاور مع الشركاء	١٠-١٤	٦
ألف- التشاور مع الجهات النظيرة	١٠-١٣	٦
باء- التشاور مع الشركاء والجهات الإقليمية المعنية	١٤	٨
ثالثاً- المؤشرات الأساسية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار برنامج الرصد المشترك	١٥	٨
رابعاً- حدود مؤشرات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار برنامج الرصد المشترك	١٦-٢٧	١٠
ألف- الحدود العامّة	١٦-٢٢	١٠
باء- حدود المؤشرات التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك في بلدان الإسكوا	٢٣-٢٧	١١
خامساً- المؤشرات الإضافية المقترحة للأهداف الإنمائية للألفية (MDG+)	٢٨-٣٢	١٣
ألف- مؤشرات إمدادات المياه	٣١	١٤
باء- مؤشرات خدمات الصرف الصحي	٣٢	١٦
سادساً- الخطوات التالية والتوصيات	٣٣-٣٤	١٨

مقدمـــة

١- في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، جدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة التزامها بحماية الفقراء وحماية البيئة، إذ اعتمدت إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، ومقررات مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في نيويورك، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأعادت الجمعية العامة تأكيد الالتزام بالأهداف الإنمائية، وضرورة تكثيف الجهود لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف الإنمائية هي عبارة عن ثمانية أهداف موزعة على مجموعة غايات، حيث يُعنى الهدف السابع منها بكفالة الاستدامة البيئية، ويتضمن غايات ومؤشرات تتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي.

غايات ومؤشرات الهدف ٧ المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفالة الاستدامة البيئية		
الغاية ٧ (أ)	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	
	المؤشر ٧,٥	نسبة الموارد المائية المستخدمة من مجموع الموارد المتوفرة
الغاية ٧(ج)	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	
	المؤشر ٧-٨	نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب
	المؤشر ٧-٩	نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي

٢- وتتولى أجهزة كثيرة مهمّة رصد التقدّم نحو تحقيق الغايات المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى المستوى العالمي، تتولّى شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة مسؤولية رصد التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وإعداد تقارير بشأن هذا التقدّم. كما تضطلع كلّ من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بمسؤولية تزويد شعبة الإحصاءات بالإحصاءات اللازمة وتحليل مؤشرات المياه والصرف الصحي على الصعيد الدولي. وتستند المنظمتان في هذه المهمة إلى البيانات المستمدّة من برنامج الرصد المشترك الذي أنشئ في عام ١٩٩٠ بغية إعداد تقييم عالمي حول وضع المياه والصرف الصحي. ومنذ عام ٢٠٠٠، يعتمد برنامج الرصد المشترك حصراً على المعلومات المستقاة من المسوح الوطنية للأسر المعيشية، ولا سيما المسوح الديمغرافية والصحية، والمسوح المتعددة المؤشرات التي تجريها اليونيسيف، والتعدادات الوطنية للسكان. أمّا على المستوى الوطني، فتناط مسؤولية رصد الأهداف الإنمائية للألفية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيّما خلال إعداد تقارير الرصد الوطنية. وبينما تساهم تقارير البلدان عن الأهداف الإنمائية للألفية في عمليّة الرصد الإحصائي، يبقى الهدف الرئيسي منها الدعوة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعمها، وتزويد الرأي العام بمعلومات عنها. وعلى المستوى الإقليمي، تقوم جامعة الدول العربية والإسكوا بإعداد التقارير الإقليمية حول مستوى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد طلب المجلس الوزاري العربي للمياه، في دورتيه الأولى والثانية، من الإسكوا تقديم تقرير حول التقدم المحرز في تحقيق غايات الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار تتعاون الإسكوا مع منظمات إقليمية أخرى بهدف وضع آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة.

٣- وأصدر برنامج الرصد المشترك آخر تقاريره، التي يصدرها كل سنتين في آذار/مارس ٢٠١٠، وهو يستند إلى بيانات عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات التي يتضمنها التقرير إلى معدّل انتشار الخدمات، إذ يبيّن نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة وعلى خدمات الصرف الصحي

من مرافق محسنة[1]. ويتضح من تحليل الأرقام أنّ ٥٧ مليون شخص تقريباً (١٧ في المائة) من مجموع السكان العرب الذي يقارب ٣٤٥ مليون نسمة لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة، و٧٦ مليون شخص (٢٢ في المائة) من المجموع لا يمكنهم الحصول على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسنة. غير أن عدد الحاصلين على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية ارتفع عما كان عليه في عام ١٩٩٠، إذ ازداد، في عام ٢٠٠٨، عدد الحاصلين على خدمات الصرف الصحي الأساسية في البلدان العربية حوالى ٨٧,٨ مليون شخص، كما ازداد عدد الحاصلين على مياه الشرب من مصادر محسنة بحوالى ٨١,٧ مليون شخص. وقد شمل هذا التحسّن معظم بلدان المنطقة العربية.

٤- ويتضح من الشكل ١ أن بعض بلدان منطقة الإسكوا، أي الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية، واليمن، لم تتمكن بعد من تأمين مياه الشرب بكميات كافية لجميع السكان، لا سيما لسكان الريف. ففي السودان، والعراق، واليمن لا يزال أكثر من ٤٠ في المائة من السكان يعانون من نقص في إمدادات المياه الصالحة للشرب.

الشكل ١- نسب توفر إمدادات المياه في بلدان الإسكوا

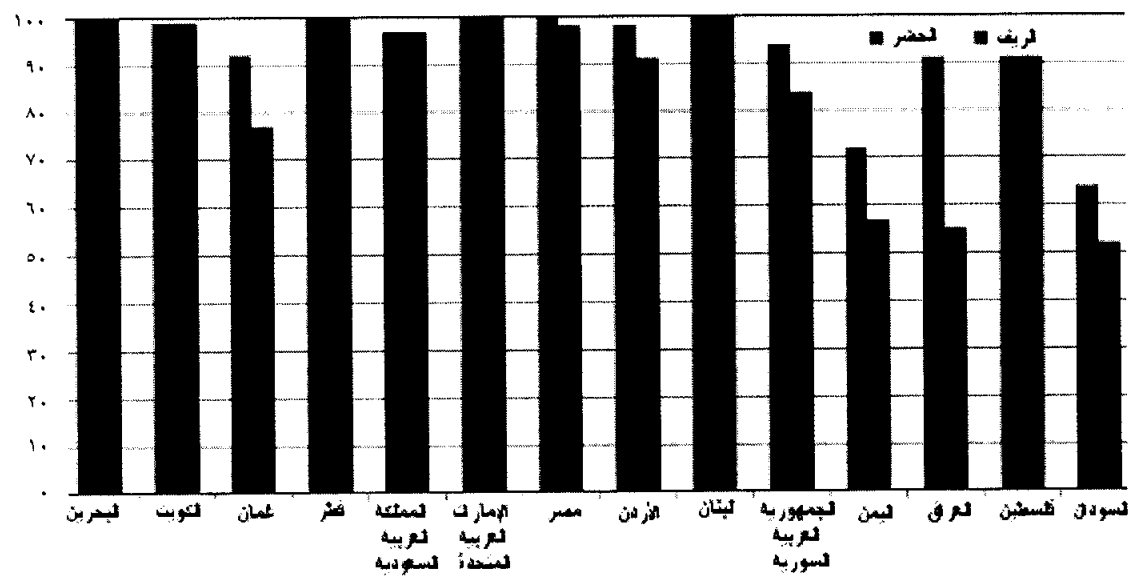

المصدر: حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، آخر تطوّرات التقدّم في تأمين إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، آذار/مارس ٢٠١٠.

٥- ويتسع الفارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي الأساسية. ففي المنطقة العربية، تحصل ٨٨ في المائة من سكان المناطق الحضرية على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسنة، بينما تقتصر هذه الخدمات على ٦٤ في المائة من سكان المناطق الريفية. ويتضح من الشكل ٢ أن شريحة كبيرة من سكان المناطق الريفية في كل من السودان والعراق واليمن تعاني من نقص كبير في خدمات الصرف الصحي الأساسية. وفي هذه الفوارق ما يدلّ على ضرورة التركيز على

(١) برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، *Progress on Sanitation and Drinking Water-2010 Update*، آذار/مارس ٢٠١٠.

تأمين خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، على أن يتزامن ذلك أيضاً مع عدم إهمال زيادة إمكانات حصول سكان المناطق الحضرية على هذه الخدمات. وفي المقابل، شهدت بعض البلدان تحسينات كبيرة في تأمين خدمات الصرف الصحي بالمقارنة مع ما ورد في تقرير برنامج الرصد المشترك لعام ٢٠٠٨. فمصر، مثلاً، شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عدد غير الحاصلين على خدمات الصرف الصحي المحسنة، إذ انخفض هذا العدد من أكثر من ٢٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٦ إلى أقلّ من ٥ ملايين شخص في عام ٢٠٠٨.

الشكل ٢- نسب توفير خدمات الصرف الصحي في بلدان الإسكوا

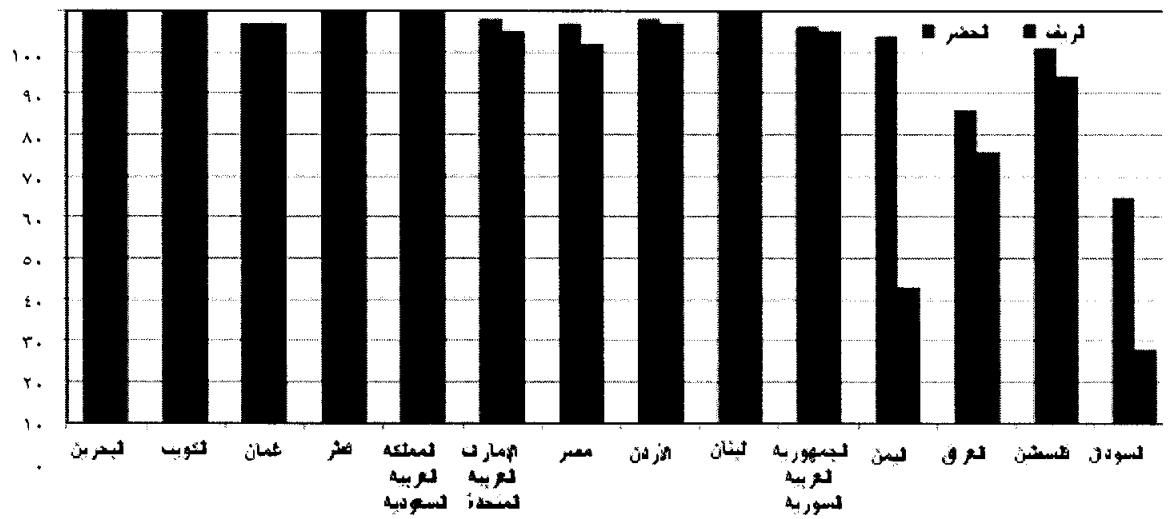

المصدر: حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، آخر تطوّرات التقدّم في تأمين إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، آذار/مارس ٢٠١٠.

أولاً- التكليف والمسوّغات

٦- تشير التقديرات الواردة في تقرير برنامج الرصد المشترك لعام ٢٠١٠، إلى أن الحصول على المياه من مصادر محسّنة يشمل ٨٣ في المائة من السكان في جميع البلدان العربية. غير أن ذلك لا يعني أن ٨٣ في المائة من مجموع السكان في البلدان العربية يحصلون على هذه الخدمة باستمرار وأن نوعية المياه المتوفرة صالحة للشرب. فمؤشرات الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية تقيس نسبة النفاذ إلى البنى التحتية، ولا تقيس بدقة نوعية خدمات الصرف الصحي وديمومتها في مختلف بلدان المنطقة.

٧- وإزاء تعدّد التقارير العالمية والإقليمية والوطنية، التي تتناول التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية، يبدو من الضروري تطوير مؤشرات تقيس الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي بمزيد من الدقة، بما في ذلك نوعية هذه الخدمات، وذلك على أساس الظروف والعوائق التي تشهدها المنطقة العربية. ومن هذه الظروف الشحّ في المياه، وتقطع إمدادات الكهرباء، والاعتماد على تحلية المياه، فضلاً عن آثار النزاعات والأزمات المستمرّة التي تعاني منها المنطقة. ونتيجة للاختلاف في التعاريف المستخدمة في التقارير وفي مؤشرات الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى تعدّد التقارير التي تتناقض أحياناً أو تفتقر إلى الدقة، جاءت الدعوة إلى تحديد واعتماد مؤشرات ومعايير موحّدة ووافية وخاصّة بالمنطقة العربية.

٨- وعلى ضوء ذلك، أصدر المجلس الوزاري العربي للمياه، في دورته الأولى (الجزائر، حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، قراراً دعا فيه الإسكوا إلى تطوير آلية للتعاون والتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، وذلك بهدف إعداد تقرير موسّع حول التقدم المحرز نحو بلوغ الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، يتناول نوعية الخدمة المقدّمة، ويستند إلى مؤشرات ومعايير موحّدة للتقييم والمقارنة، وتقديم هذا التقرير إلى اللجنة الفنية الاستشارية في اجتماعها المقبل. وعملاً بالتوصيات التي اتخذتها اللجنة الفنية، أصدر المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه تعديلاً على قرار المجلس في دورته الأولى (القاهرة، ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، داعياً الإسكوا إلى إعداد مجموعة من المؤشرات والمعايير الموحدة للمياه والصرف الصحي في البلدان العربية، وذلك بعد التشاور مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات المذكورة، ووضع تقرير كل سنتين حول التقدم المحرز نحو تحقيق بلوغ الغاية ٧(ج) المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية.

٩- ثم اتخذ المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية (جامعة الدول العربية، ١ تموز/يوليو ٢٠١٠) قراراً في إطار متابعة قراره السابق المتعلق بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية أورد فيه النقاط التالية:

(أ) دعوة الإسكوا إلى إعداد نموذج موحّد للمؤشرات (الأساسية والإضافية) ومعايير للمياه والصرف الصحي في إطار متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم هذا النموذج إلى الأمانة الفنية للمجلس؛

(ب) دعوة اللجنة الفنية في المجلس إلى تعميم النموذج الموحّد لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي على البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، واستطلاع الآراء حول هذا النموذج، ودعوة البلدان العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية إلى إبداء تعليقاتها حول النموذج الموحد وإرسال هذه التعليقات إلى الإسكوا، حتى يتسنى لها مراجعة هذه التعليقات ووضع النموذج بصيغته النهائية وتقديمه للمناقشة في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس؛

(ج) دعوة البلدان العربية التي لم تقدّم بعد تقاريرها حول التقدم الذي أحرزته في تحقيق الغاية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تقديم هذه التقارير إلى أمانة المجلس لعرضها خلال الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس.

ثانياً- التشاور مع الشركاء

ألف- التشاور مع الجهات النظيرة

١٠- أجرت الإسكوا سلسلة مناقشات مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية، وعقدت اجتماعيْن مع الجمعية العربية لمرافق المياه والمستشار الفني للإسكوا التابع للوكالة الألمانية للتعاون الفني، في عمّان في تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك من أجل مناقشة مساهمة الجمعية العربية لمرافق المياه في هذه المبادرة الإقليمية. وقد تمّ الاتفاق على أن تلتزم الجمعية العربية لمرافق المياه بتقديم الدعم لإنشاء آلية إقليمية تهدف إلى تحسين متابعة الغاية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات

الصرف الصحي ورصدها. ويشمل هذا الدعم المساهمة في إعداد مسودة لقائمة المؤشرات، ومناقشة الترتيبات التي يُمكن للجمعية العربية لمرافق المياه التشاور بشأنها مع أعضائها من مرافق المياه بغية جمع البيانات لهذه المؤشرات. وأشير إلى أنّ الجمعية العربية لمرافق المياه تستطيع أن تؤدي دوراً في حفظ هذا النوع من البيانات وتحليلها في حال كان على أعضاء الجمعية جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بمؤشرات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

١١- وعقب اتصالات أوّلية أجريت بين الإسكوا والشبكة العربية للبيئة والتنمية، عُقد اجتماع ضمّ الفريقين في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمناقشة مساهمة هذه الشبكة في المبادرة الإقليمية. وأكدت الشبكة العربية للتنمية والبيئة اهتمامها بالمشاركة في المبادرة، وذلك من خلال إجراء تقييم على صعيد الطلب يتناول نوعية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المقدّمة إلى المستهلكين في المنطقة. وقد اقتُرح أن تُجمع المعلومات اللازمة لهذا التقييم من المنظمات الأعضاء في الشبكة والمنظمات النظيرة العاملة في معظم البلدان العربية. وتستمّد المعلومات التي تُجمع على هذا النحو من المسوح والاستمارات الموجزة لاستطلاع رضا المستهلكين عن هذه الخدمات حيث يجري جمع المعلومات ودراستها في إطار عمليات استشارية موسّعة على المستويْين الوطني والمحلي.

١٢- كما عقدت الإسكوا أيضاً اجتماعاً مع ممثل المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك على هامش اجتماع آلية التنسيق الإقليمي، (بيروت، ٣ و٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). وأعرب المكتب الإقليمي لشرق المتوسط عن دعمه لهذه المبادرة وعن قدرته على المساهمة في تقديم معلومات عن نوعية المياه لبناء مؤشرات إمدادات المياه المتعلقة بالصحة البشرية. وأكّد المكتب كذلك أنه سيعمل مع مركز منظمة الصحة العالمية لأنشطة الصحة البيئية في عمّان من أجل دعم هذه المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع منظمة الصحة العالمية تقديم تصوّراتها بشأن البيانات التي يجري تجهيزها ونشرها، وذلك عن طريق برنامج الرصد المشترك الذي تنفذه المنظمة بالتعاون مع اليونيسيف.

١٣- وقبل الاجتماع الثاني للجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه وعملاً بالقرار المعدّل الصادر عن المكتب التنفيذي للمجلس، عملت الإسكوا بالتنسيق مع جميع الشركاء على تحديد مؤشرات إضافية لإدراجها في المبادرة التي أُطلقت عليها تسمية مبادرة الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية (MDG+). وفي هذا الإطار، جرى تنظيم حلقة حوار لممثلي المنظمات الخمس المفوّضة في مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا في القاهرة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠ بهدف التوصّل إلى توافق حول مسودة القائمة المقترحة للمؤشرات الإضافية التي أعدتها الإسكوا. وعملاً بتوصيات اللجنة الفنية، التي تحوّلت فيما بعد إلى قرار للمجلس في تموز/يوليو ٢٠١٠، جرى الاتفاق خلال حلقة الحوار على أن تبادر الإسكوا إلى إعداد "النموذج الموحّد" وترسل المسودة إلى جميع الشركاء بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لمراجعتها وإبداء التعليقات عليها، وذلك قبل تقديم النموذج بصيغته النهائية إلى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية، وفقاً للقرار الصادر عن المجلس. وأعدّت الإسكوا مسودة النموذج وأرسلتها إلى المنظمات الشريكة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. بعد ذلك، قدمت هذه المسودة إلى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبعد الأخذ بالتعليقات التي تلقتها الإسكوا من البلدان، سيجري تقديم النموذج بصيغته النهائية إلى اللجنة الفنية في اجتماعها المقرّر في شباط/فبراير ٢٠١١.

باء- التشاور مع الشركاء والجهات الإقليمية المعنية

١٤- إضافة إلى مباشرة التنسيق مع الشركاء الإقليميين بهدف إعداد آلية لصياغة ورصد مؤشرات إضافية للمياه والصرف الصحي، واصلت الإسكوا عملها في مجال متابعة الغايات الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الإقليمي، وذلك من خلال:

(أ) فريق العمل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية التابع لآلية التنسيق الإقليمي. وهذا الفريق بقيادة الإسكوا يُعنى بتنسيق عمليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد التقارير عنها في المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وذلك بالتشاور مع جامعة الدول العربية. وفي هذا الإطار عقد فريق العمل اجتماعه الأول في بيروت في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩، وانبثق منه جدول زمني ومبادئ توجيهية بشأن إعداد التقرير المشترك المقبل بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام ٢٠١٠[٢]؛

(ب) اجتماع فريق الخبراء حول التقرير المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام ٢٠١٠، عُقد في بيروت في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقدّمت الإسكوا فيه مسودة الفصل المتعلّق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، ويُذكر أنّ هذا الفصل أعدّ بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتضمّن مساهمات من اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا. وخلال العرض، أبلغت الإسكوا ممثلي البلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية بقرار المجلس الوزاري العربي للمياه ووزعت القائمة الأوّلية للمؤشرات الإضافية للأهداف الإنمائية للألفية. ورحّب المشاركون بهذا النهج، ولا سيّما ممثلو البلدان التي تعاني من شح شديد في المياه وتلك التي تعاني من نزاعات.

ثالثاً- المؤشرات الأساسية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار برنامج الرصد المشترك

١٥- تُعنى الغاية ٧(ج) من الأهداف الإنمائية للألفية بخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. غير أن مفهوم "الحصول" يختلف بين منطقة وأخرى وبين بلد وآخر. لذلك حدّد برنامج الرصد المشترك للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي وعلى مرّ الزمن، مجموعة من الفئات لمصادر المياه وخدمات الصرف الصحي "المحسنة" و"غير المحسنة"، تستخدم في تحليل البيانات الوطنية التي يستند إليها البرنامج في تحديد اتجاهاته وتقديراته. فمصدر مياه الشرب المحسن هو المصدر الذي يكون، بطبيعة بنائه أو نتيجة لأعمال معيّنة، محمياً من التلوث الخارجي، وبالأخص التلوّث من المخلفات البشرية. أما مرفق الصرف الصحي المحسّن فهو المرفق الذي يفصل المخلفات البشرية دون إمكانية تلامسها بالإنسان؛ ويستعين

---

(٢) أعد التقرير المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية في تموز/يوليو ٢٠١٠، وقدم خلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

برنامج الرصد المشترك بهذا التصنيف للتمييز بين مصادر إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي "المحسنة" و"غير المحسنة"[٣].

(أ) تشتمل مصادر مياه الشرب "المحسنة":

(١) التوصيلات المنزلية؛
(٢) الحنفيات العمومية؛
(٣) مصادر المياه المحمية وتشمل:

أ- الآبار الأنبوبية؛
ب- الآبار اليدوية المحمية؛
ج- الينابيع المحمية؛
د- الخزانات/البرك المحمية لتجميع مياه الأمطار؛

(ب) تشمل مصادر مياه الشرب "غير المحسنة":

(١) المصادر غير المحمية للمياه:

أ- الينابيع غير المحمية؛
ب- الآبار اليدوية غير المحمية؛
ج- المياه السطحية الأخرى؛

(٢) مياه الصهاريج؛
(٣) المياه المعبّأة في زجاجات[٤].

(ج) تشمل مرافق الصرف الصحي "المحسنة":

(١) التوصيلات بشبكة الصرف الصحي؛
(٢) خزانات التحليل؛
(٣) حفر الامتصاص؛
(٤) المرافق التي تؤمن الفصل بين المخلفات والإنسان وتشمل:

أ- المراحيض المزوّدة بدافق للمياه؛
ب- المراحيض حيث يتمّ تدفق المياه/صبّ المياه نحو حفرة المرحاض؛
ج- حفرة المراحيض مع بلاطة؛
د- حفرة المراحيض المحسنة والمهواة.

---

(٣) برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حول إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. (Definitions and Methods-wat/san categories: www.wssinfo.org/defintions/infrastructure.html).

(٤) تُعدّ المياه المعبأة في زجاجات مصدراً لمياه الشرب المحسنة فقط حين يتوفر مصدر ثانوي للمياه المحسنة من أجل الاستخدامات المنزلية الأخرى كالنظافة الشخصية والطبخ.

(د) مرافق الصرف الصحي "غير المحسنة":

(١) المرافق المحسنة ولكن المشتركة؛
(٢) المرافق التي لا تؤمن الفصل بين المخلفات والإنسان وتشمل:

أ- المراحيض حيث يتم تدفق/صبّ المياه في مكان آخر؛
ب- حفر المراحيض من دون بلاطة؛
ج- الحفر المفتوحة؛
د- المراحيض بدلو؛
هـ- المراحيض المعلقة؛
و- التغوط في الهواء الطلق.

رابعاً- حدود مؤشرات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار برنامج الرصد المشترك

ألف- الحدود العامّة

١٦- لا تقيس المؤشرات التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك كمية المياه أو مدى قرب مصدر المياه من المستهلك. وقد حدّدت منظمة الصحة العالمية مفهوم الحصول على المياه، بتوفر كمية قدرها ٢٠ ليتراً على الأقل من مياه الشرب لكل فرد يومياً، على مسافة لا تتعدى كيلومتراً واحداً من موقع السكن، أي لا يستغرق اجتيازها أكثر من ثلاثين دقيقة لجلب المياه[٥].

١٧- لا تحدد المؤشرات التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك نوعية المياه الصالحة للشرب والمياه الصالحة للاستعمال. فالمياه التي تصل عبر التوصيلات المنزلية، مثلاً، المصنفة على أنّها "مصادر محسنة"، يمكن أن تكون من النوعية الرديئة. وقد فسر فريق عمل مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة والمعني بالمياه والصرف الصحي إمكانية الحصول على المياه وفقاً للغاية ٧(ج) بالقدرة على الحصول على كمية كافية من مياه الشرب من النوعية المقبولة[٦]. غير أن البيانات التي تُجمع وتقدّم إلى برنامج الرصد المشترك لا تفي بهذا التعريف.

١٨- كما أن مؤشرات الغاية ٧(ج) لا تقيس استمرارية إمدادات المياه. فالخدمات المتقطعة أو المواسير المكسورة لا تُحسب عادةً ضمن المسوح الإحصائية، وبالتالي لا تظهر في المؤشر ولا في مجموعات البيانات العائدة له.

---

(٥) http://www.who.int/water_sanitation_health/mdg1/en/index.htm.

(٦) التقرير المرحلي لفريق عمل مشروع الألفية رقم ٧ المعني بالمياه والصرف الصحي (عام ٢٠٠٤) Millennium Project Interim Report of Task Force 7 on Water and Sanitation (2004), http://www.unmilleniumproject.org/documents/tf7interim.pdf.

١٩- ولا تتناول مؤشرات الهدف ٧ مستوى سعر المياه أو نسبته من الدخل، علماً أن إعلان الألفية يرمي إلى خفض نسبة الأشخاص غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو لا يستطيعون تحمّل كلفتها إلى النصف[٧].

٢٠- بالإضافة إلى ذلك، لا تتناول مؤشرات الهدف ٧ تأثير هيكلية التعرفة على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، حيث أن هذه الهيكلية تؤثّر على قدرة الفقراء على تحمّل كلفة هذه الخدمات، وعلى العائدات وبالتالي على استدامة مرافق المياه وإمدادات مياه الشرب.

٢١- ولا تحدد مؤشرات الهدف ٧ ما إذا كانت المياه العادمة ومياه المجاري قد تمت معالجتها قبل التخلص منها بطريقة آمنة. فالتخلص غير الآمن وغير السليم من المياه العادمة المنزلية يؤدي إلى تلوث البيئة، وقد يؤدي أيضاً إلى تلوث مصادر مياه الشرب.

٢٢- وبحسب مؤشرات الهدف ٧، لا تعتبر معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها مصدراً محتملاً يمكن أن يؤمن إمدادات إضافية من المياه، تسهم في تخفيف الضغط عن مصادر المياه الصالحة للشرب. والواقع أن معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها بشكل آمن، يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الضغط على إمدادات المياه التقليدية، وتحقيق فوائد مالية نتيجة للتوفير في فواتير المياه أو جني المداخيل الإضافية، وكذلك المساهمة في الحد من خطر التلوث البيئي.

باء- حدود المؤشرات التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك في بلدان الإسكوا[٨]

١- توفر المياه واستهلاك المياه المعبّأة

٢٣- تواجه منطقة الإسكوا نقصاً حاداً في المياه يتفاقم بفعل العديد من العوامل، لا سيما النمو السكاني السريع، وارتفاع حدّة الجفاف في المنطقة بسبب تقلّب المناخ، وتغيّر المناخ والتصحّر. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة تقطّع الخدمات، في ظاهرة أصبحت مألوفة في بعض بلدان المنطقة. كما أن استهلاك المياه المعبأة بالزجاجات يعتبر تطوراً ناشئاً، وعلى الرغم من ارتفاع نسب توفر المياه عبر الشبكات في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، يزداد الطلب على المياه المعبأة. ويعود ذلك إلى الاعتقاد بأن مياه الشبكات العامة لا تصلح للشرب، أو لأنّ الأشخاص الموصولين بشبكات توزيع المياه يعتمدون بشكل رئيسي على المياه المعبأة كمصدر بديل عند انقطاع المياه، وهذا ما يحدث غالباً.

٢- نوعية المياه

٢٤- بات تدهور نوعية المياه مسألة حساسة في منطقة الإسكوا. ومن أهم مصادر تلوّث المياه السطحية والجوفية مياه الصرف الصحي والصرف الصناعي، والصرف الزراعي غير المعالجة. كما إن التصريف العشوائي للنفايات السائلة والصلبة غير المعالجة في مصادر المياه القريبة يؤدي إلى تفشي الأمراض التي

---

(٧) http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm.

(٨) للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة وثيقة الإسكوا *Sustainable Water Supply and Sanitation for All: Regional Assessment Report on the Status And Achievements of ESCWA Member Countries Towards Improved Water Supply and Sanitation*, E/ESCWA/SDPD/2009/1.

تنتقل عن طريق المياه مثل التيفوئيذ، والباراتيفوئيد، والزحار، والكوليرا في بعض بلدان المنطقة. ومن المشاكل المطروحة أيضاً الإفراط في سحب المياه الجوفية، الذي يؤدي إلى تسرّب مياه البحر إلى خزانات المياه الجوفية في المناطق الساحلية في العديد من بلدان المنطقة.

٣- رسوم المياه والمياه غير المحسوبة

٢٥- هدر المياه بسبب تسربّها من الأنابيب إلى الشوارع والمجاري في المدن، أو بسبب عدم الدقة في العدادات أو الخطأ في الفواتير من المشاكل التي تعاني منها المنطقة. ومن أسباب هذه الخسائر عدم صيانة الشبكات بفعل القصور المؤسسي والضعف المالي الذي يشكو منه قطاع المياه. ومن الأسباب الرئيسية للضعف المالي في المرافق العامة للمياه والصرف الصحي هيكل التعرفة غير المكتملة وغير المتطورة. فتعرفة المياه وخدمات الصرف الصحي لا تخضع لمراجعة منتظمة في العديد من بلدان الإسكوا، ولا تتضمن حساباتها جميع عناصر الكلفة. وتعرفة المياه في منطقة الإسكوا هي في الوقت الراهن أقل بكثير من معدل كلفة إنتاج المياه، الأمر الذي لا يشجع على المحافظة على المياه ولا يضمن الاستمرارية الاقتصادية للمرافق التي تؤمن هذه الخدمات.

٤- معالجة المياه العادمة

٢٦- بدأت بلدان عديدة في المنطقة بالاستثمار في محطات معالجة المياه العادمة. غير أن نصف هذه المحطات تقريباً، إمّا لا تعمل على نحو سليم لأنها تفتقر إلى الصيانة أو تعمل بقدرة تفوق قدرتها التصميمية. وفي بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، تُصرف المياه العادمة إلى المصارف الزراعية عبر مصبّات محطات المعالجة، أو مصبات المياه العادمة الخام، أو شاحنات شفط مياه المجاري. وتُمزج مياه الصرف أحياناً بالمياه العذبة لزيادة الكفاءة في استخدام المياه. ويستخدم العديد من المزارعين مياه الصرف لأغراض الريّ. وتؤدي هذه الممارسات إلى تدهور نوعية مصادر المياه في أسفل هذه المصبّات ومصادر المياه لمرافق مياه الشرب. كما إن تلوث المياه الجوفية من تدفقات مياه المصارف يشكل خطراً على الأسر التي تعتمد على آبار المياه الضحلة والمضخات اليدوية للتزود بمياه الشرب.

٥- إعادة استخدام المياه العادمة

٢٧- تعيد جميع بلدان المنطقة استخدام جزء من مياهها العادمة. ففي بعض البلدان، لا سيّما البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يعاد استخدام قسم كبير من المياه العادمة في الزراعة، والبستنة، والحدائق العامة، وملاعب الغولف، وذلك بعد معالجتها بالطرق المناسبة. أما في بلدان أخرى، فلا تزال كمية المياه العادمة التي يعاد استخدامها قليلة بسبب عدم توفر التقنيات المناسبة لجمع المياه ومعالجتها. وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المُعالجة بطريقة ملائمة تخفّف الطلب على مصادر المياه العذبة، وتقلّص التأثير السلبي على البيئة، وتحدّ من كلفة تنقية مصادر إمدادات المياه المنزلية غير الملوثة، كما تؤدي إلى توفير مياه الريّ اللازمة لإنتاج المحاصيل وتحسين خصوبة التربة.

خامساً- المؤشرات الإضافية المقترحة للأهداف الإنمائية للألفية (MDG+)

٢٨- بالاستناد إلى مساهمات من المجلس الوزاري العربي للمياه، والجمعية العربية لمرافق المياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، ومنظمة الصحة العالمية، يُقترح اعتماد مجموعة أولية من المؤشرات على أن يشار إلى هذه المجموعة بتسمية المؤشرات الإضافية للأهداف الإنمائية للألفية. ومن المفترض أن تكون المؤشرات الجديدة بمثابة مقياس أكثر دقة من المؤشرين ٧,٨ و٧,٩ المعتمدين حالياً في تحديد الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. فيما يلي مجموعة المعايير المُستخدمة لتحديد هذه المؤشرات:

(أ) القدرة على أن تكون مقياساً مباشراً أو غير مباشر، يسهم في تبيان الظروف والعقبات التي تشهدها البلدان العربية، على صعيد المياه والصرف الصحي؛

(ب) اقتصار عدد المؤشرات على مجموعة أساسية؛

(ج) التمييز/الفصل بين مؤشرات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي؛

(د) وضوح المؤشرات وسهولة فهمها؛

(هـ) توفر البيانات اللازمة لرصد هذه المؤشرات وسهولة الحصول عليها، أو جمعها أو الوصول إليها؛

(و) اهتمام مزوّدي الخدمات ومستهلكيها وعامة الناس، بالمعلومات التي يتوصّل إليها تحليل البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات، على أن يساهم هذا التحليل في عملية التخطيط لتطوير خدمات المياه والصرف الصحي.

٢٩- استناداً على المعايير التي سبق ذكرها، ترد فيما يلي المؤشرات الإضافية المقترحة لإمدادات المياه في إطار متابعة الأهداف الإنمائية للألفية:

(أ) استهلاك المياه؛
(ب) استمرارية الإمدادات؛
(ج) نوعية المياه؛
(د) المسافة التي تفصل مصدر المياه عن المستهلك؛
(هـ) تركيبة التعرفة؛
(و) القدرة على تحمّل التكاليف.

٣٠- المؤشرات المقترحة للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصرف الصحي هي:

(أ) كمية المياه العادمة المُعالجة؛
(ب) نوع المعالجة؛
(ج) الاستفادة من إعادة الاستخدام؛
(د) نوع إعادة الاستخدام؛
(هـ) تركيبة التعرفة؛
(و) القدرة على تحمّل التكاليف.

ألف- مؤشرات إمدادات المياه

٣١- فيما يلي تعريف موجز لكلّ مؤشر من مؤشرات إمدادات المياه، ولمسوّغ استخدامه. فهذه المؤشرات يمكن تصنيفها في فئتين رئيسيتين، مؤشرات توضح أو تقيس نوعية الخدمات (من المؤشر (أ) إلى المؤشر (د)) ومؤشرات تقيس الأعباء المالية المترتبة على كلفة الحصول على هذه الخدمات (المؤشران (هـ) و(ز)). وهذه المؤشرات الإضافية هي امتداد يكمّل مؤشرات برنامج الرصد المشترك التي تتناول إمدادات المياه من حيث مصادر المياه المحسنة، وغير المحسنة، أو المياه المعبأة (التي تُعدّ محسنة فقط في حال استخدام مصدر آخر للمياه المحسنة من أجل الاستعمالات المنزلية الأخرى)، وتستخدم هذه المؤشرات لكل من سكان المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية، ما عدا المؤشر المتعلق بالمسافة التي تفصل مصدر المياه عن المستهلك (أنظر المؤشر ٤).

(أ) استهلاك المياه: متوسط كمية المياه التي يستهلكها الفرد يومياً (عدد الليترات لكل شخص في اليوم ليتر/يوم)، باعتبار أن المصدر هو توصيلة منزلية، أو مياه الشرب المعبأة إلى جانب مصدر آخر للاستعمال المنزلي. وتُحسب في هذه الكمية المياه المُستخدمة داخل المنزل لأغراض الشرب، والطهو، والاستحمام، ولأغراض النظافة وتصريف المخلفات إلخ.

المسوّغ: تُعنى الغاية ٧(ج) بخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف. وفسّر فريق عمل مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة والمعني بالمياه والصرف الصحي هذه الغاية بأن الحصول على إمدادات المياه يعني إمكانية الحصول على كمية كافية من مياه الشرب ذات النوعية المقبولة، وعلى كمية كافية من المياه للاستعمال، ويُقصد بكافية هنا ٢٠ ليتراً على الأقلّ للفرد يومياً[٩]. وهكذا يقيس هذا المؤشر كمية المياه الإجمالية التي يستهلكها الفرد للشرب ولأغراض النظافة باعتبار أن الحد الأدنى لحصة الفرد الواحد هو ٢٠ ليتراً في اليوم.

(ب) استمرارية الإمدادات: نسبة السكان الذين تصلهم المياه عبر توصيلة منزلية أو عبر الأنابيب، والذين يتلقون إمدادات المياه إما يومياً، أو كل ٣ إلى ٤ أيام في الأسبوع، أو مرة كل أسبوع، أو مر كل أسبوعيْن، أو بمعدّل أقلّ من ذلك.

المسوّغ: ترصد مؤشرات برنامج الرصد المشترك استخدام مصادر مياه الشرب "المحسنة" لقياس الحصول باستمرار على إمدادات المياه المأمونة والموثوقة. لكن الحصول على المياه من "المصادر المحسنة" قد يكون غير موثوق وعرضة للتقطع، بسبب تقنين توزيع المياه. ففي المناطق الحضرية، تُظهر بيانات برنامج الرصد المشترك أن معظم السكان يمكنهم الحصول على خدمات مرافق المياه. غير أنّ هذه الخدمات تفتقر عادة إلى الموثوقية، والدليل على ذلك لجوء الأسر إلى استخدام خزانات لتخزين المياه كما أن تفاوت شدة الضغط في شبكات إمدادات المياه بسبب تقطع الخدمة قد يؤدي إلى تسرّب مواد ملوّثة إلى الشبكات، ووصولها إلى المستهلكين.

---

(٩) http://www.who.int/water_sanitation_health/dwq/gdwq3rev/en/.

(ج) نوعية المياه: نسبة السكان الذين تصلهم المياه عبر توصيلات منزلية أو أنابيب بعد تعقيمها عند مصدر الإمداد.

المسوغ: بحسب برنامج الرصد المشترك عدد الأشخاص الذين يستخدمون المياه المأمونة هو، على الأرجح، أقلّ من عدد الأشخاص الذي يستخدمون مصدراً محمياً. ولا تقدّم المسوح المتوفرة معلومات حول نوعية المياه عند المصدر أو عند وصولها إلى المنازل[١٠]. ففي المناطق الريفية، لا توفر بالضرورة مصادر المياه المحمية مثل آبار المياه الضحلة والينابيع والآبار، مياه مأمونة مع أنها مصنفة "كمصادر آمنة للمياه". ففي العديد من الحالات، تتلوث المياه بسبب حُفر المراحيض المجاورة، والمجاري المفتوحة، ومن مصادر أخرى. وتلوث إمدادات مياه الشرب بمخلفات الإنسان هو المصدر الرئيسي لأمراض الإسهال التي هي مصدر حوالى ٨٠ في المائة من الأمراض/الوفيات في البلدان النامية[١١]. أما في المناطق الحضرية، فقد أدى الإسراف في استخراج المياه الجوفية إلى ارتفاع نسبة الملوحة وإلى تدهور نوعية المياه المتوفرة.

(د) المسافة التي تفصل مصدر المياه عن المستهلك: أي نسبة السكان الذين يحصلون على المياه من الأنابيب، أو من مصدر محمي للمياه، أو من مصدر غير محمي للمياه، على أن تكون المسافة التي تفصلهم عن مصدر المياه ١ ٠٠٠ متر في المناطق الريفية، أو أن تكون الفترة الزمنية اللازمة لجلب المياه ٣٠ دقيقة أو أقلّ في المناطق الحضرية.

المسوغ: فسر فريق عمل مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة والمعني بالمياه والصرف الصحي الغاية ٧(ج) بأن الحصول على إمدادات المياه هي إمكانية الحصول على كمية كافية من مياه الشرب من النوعية المقبولة، وعلى كمية كافية من المياه للاستعمال، ويُقصد بكافية هنا ٢٠ ليتراً على الأقل للفرد يومياً، على ألا يبعد المصدر عن المستهلك أكثر من ١٠٠٠ متر[١٢]. ويصح هذا التعريف على المناطق الريفية غير أنّه لا ينطبق على المناطق الحضرية حيث المسافة لا تعتبر مشكلة. وفي هذا السياق، أعدّ معهد الصحة العامة وطب المناطق المدارية التابع لجامعة لندن (LSHTM)، برعاية المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي (WSCC)، برنامجاً لرصد غايات "الرؤية ٢١" المتعلقة بالمياه والنظافة الصحية. وحسب الرؤية ٢١، إذا كان الوقت الذي يستغرقه الفرد لجلب مياه الشرب ذهاباً وإياباً (بما في ذلك الوقوف في الطابور) يفوق ٣٠ دقيقة، لا يُمكن إدراجه في عداد الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب[١٣].

(هـ) تركيبة التعرفة: نسبة الأشخاص الموصولين بشبكة منزلية ويتلقون فواتير إمّا ذات قيمة موحدة (تعرفة موحدة) أو بقيمة تتزايد مع ازدياد كمية المياه المستهلكة (التعرفة المتصاعدة).

---

(١٠) برنامج الرصد المشترك (عام ٢٠٠٤)، Meeting the MDG Drinking Water and Sanitation Target - a Mid-term Assessment of Progress, p. 23.

(١١) http://www.searo.who.int/EN/Section23/Section1000_15436.htm.

(١٢) http://www.who.int/water_sanitation_health/dwq/gdwq3rev/en/.

(١٣) الرؤية ٢١: رؤية مشتركة حول النظافة، والصرف الصحي، وإمدادات المياه، بالإضافة إلى إطار عمل؛ مجريات المنتدى الثاني للمياه، لاهاي، ١٧-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، جنيف، المجلس التعاوني لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، عام ٢٠٠٠.

المسوّغ: تعرفة المياه، أو سعر المياه، هي عبارة عن السعر الذي يسدده المستهلك لمرفق المياه لقاء الحصول على خدمات المياه عبر شبكة للأنابيب. وعدا عن المياه التي يمكن اعتبارها "مجانية"، تشمل التعرفة تكاليف عمليات المعالجة، والتخزين، والنقل، والقياس، والصيانة. وتفرض الرسوم عادة بهدف استرداد تكاليف التشغيل والصيانة التي تترتب على إنتاج المياه وتوزيعها. وفرض الرسوم هو، من حيث المبدأ، بمثابة رادع للإفراط في استخدام المياه، يشجع على المحافظة عليها. وفي بعض بلدان الإسكوا، تعمل الحكومات بحدّ أدنى من الرسوم على خدمات المياه أو تفرض مبلغاً إجمالياً ثابتاً لا يتغيّر مع كمية المياه المُستهلكة. وهذا النمط في التسعير يدعم كبار المستهلكين ويشجع التبذير في الاستهلاك كما يحدّ من قدرة المرافق على الاستمرار من الناحية الاقتصادية.

(و) القدرة على تحمّل التكاليف: أي الأعباء المالية المترتبة على كلفة المياه ونسبتها من الدخل، وتقاس نسبة الكلفة الشهرية لخدمة المياه لكل فرد/أسرة من دخل الفرد/الأسرة الشهري.

المسوّغ: أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤخراً، التأكيد على أنّ الحصول على المياه هو حقّ من حقوق الإنسان، وأنّ الحاجات الأساسية من المياه والصرف الصحي يجب أن تكون ميسورة الكلفة حتى لأشدّ فئات المجتمع فقراً[١٤]. ففي البلدان النامية، قلّما يكون السكان الفقراء موصولين إلى شبكة للمياه. وهم عادةً يدفعون نسبة عالية من دخلهم المحدود مقابل الحصول على كمية قليلة من المياه غالباً ما تكون رديئة النوعية. فقدرة الأسر ذات المداخيل المحدودة على تحمّل تكاليف المياه قد تتحوّل إلى مشكلة هامّة في بعض بلدان الإسكوا حيث يعتمد على رفع الرسوم من أجل تغطية تكاليف التشغيل والصيانة في مرافق المياه أو من أجل الاستثمار في إصلاح أعطال البنى التحتية في قطاع المياه والصرف الصحي.

باء- مؤشرات خدمات الصرف الصحي

٣٢- فيما يلي تعريف موجز لكلّ مؤشر من المؤشرات الإضافية لخدمات الصرف الصحي، ولمسوّغ استخدامه. فهذه المؤشرات يمكن تصنيفها بين مؤشرات تتناول حماية البيئة والصحة عند التخلص من مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها (من المؤشر (أ) إلى المؤشر (د))، ومؤشرات تُعنى بالأعباء المالية المترتبة على نظام الصرف الصحي (المؤشران (هـ) و(ز)). وتنطبق هذه المؤشرات الإضافية على المرافق المحسنة فحسب، وبالتحديد تلك المتصلة بشبكات المجاري العامة.

(أ) الكمية المعالجة: نسبة السكان الموصولين بشبكات المجاري، حيث تخضع المياه العادمة المجمعة للمعالجة قبل تصريفها النهائي، فلا تلحق أي أضرار بالصحة أو بالنظام البيئي.

المسوّغ: يشكّل ازدياد تلوث المياه السطحية والجوفية بمياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي، والصرف الصناعي غير المعالجة خطراً جسيماً على نوعية مياه الشرب وكميتها، ويضرّ بصحة السكان. بالإضافة إلى نوعية المياه الرديئة، يؤدّي التخلّص من المياه العادمة بطريقة غير سليمة إلى تراجع عائدات مصائد الأسماك، وانتشار الأمراض والإصابات، وارتفاع الرسوم بفعل ارتفاع تكاليف إنتاج مياه الشرب، وإضعاف إمكانيات الترفيه والسياحة، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي. ويقيس هذا المؤشر نسبة المياه العادمة التي تخضع لمستويات عدّة من المعالجة.

---

(١٤) الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، الاجتماع العام رقم ١٠٨، GA/10967، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٠.

(ب) نوع المعالجة: نسبة السكان الموصولين بشبكات المجاري، حيث تخضع المياه العادمة لمعالجة أولية، أو ثنائية، أو ثلاثية قبل إعادة استخدامها أو تصرف مباشرةً في البيئة، من دون أن تخضع لأيّ نوع من المعالجة.

المسوّغ: معالجة المياه العادمة هي عبارة عن مجموعة من العمليات الفيزيائية، والكيميائية، والبيولوجية التي تفصل الملوثات وتحللها. ويُمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أو مستويات من المعالجة[١٥]: (أ) المعالجة الأولية أو الفيزيائية التي تفصل المواد الصلبة الثقيلة؛ (ب) المعالجة الثنائية وهي عبارة عن عملية بيولوجية تقوم بها البكتيريا الفطرية، إذ تحلل المواد العضوية الذائبة والعالقة؛ (ج) المعالجة الثلاثية التي تتخللها إزالة بقايا المواد الصلبة العالقة بواسطة الترشيح الحبيبي المتوسط أو الفرز الجزئي، وتنطوي كذلك على معالجة كيميائية لإزالة المغذيات مثل النتروجين والفوسفور. وقد تتضمّن المعالجة الثنائية أو الثلاثية عملية تعقيم للمياه قبل تصريفها النهائي أو من أجل إعادة استخدامها للريّ أو لتغذية المياه الجوفية. وكلّما ارتفعت مستويات المعالجة تتحسّن نوعية البيئة وتتقلّص المخاطر الصحية.

(ج) الاستفادة من إعادة الاستخدام: نسبة السكان الموصولين بشبكات المجاري؛ حيث يُعاد استخدام المياه العادمة المجمّعة، إمّا من دون معالجة أو بعد إخضاعها لمعالجة أوّلية أو ثنائية أو ثلاثية.

المسوّغ: إعادة استخدام المياه بعد المُعالجة تسهم في تخفيف الطلب على موارد المياه العذبة، وفي تقليص كمية المياه العادمة التي تصرف في البيئة، وفي خفض كلفة تنقية مصادر المياه للشرب والأغراض المنزلية، وفي زيادة خصوبة التربة والمياه المتوفرة للريّ من أجل إنتاج المحاصيل[١٦]. وتخضع المياه العادمة المُعالجة لمبادئ توجيهية صحية وبيئية على المستوى الدولي ولمعايير على المستوى الوطني. والتشريعات المتعلقة بالمياه وبالمياه العادمة في العديد من بلدان المنطقة تفرض على القطاع المستفيد من إعادة استخدام المياه المعالجة، لا سيّما الزراعة، الالتزام بهذه المعايير، وذلك بحسب أغراض إعادة الاستخدام.

(د) نوع إعادة الاستخدام: نسبة السكان الموصولين بشبكات المجاري، وحيث يُعاد استخدام المياه العادمة المجمّعة الخاضعة أو غير الخاضعة للمعالجة، لأغراض الاستخدامات الزراعية والبلدية، ولإعادة التغذية.

المسوّغ: بالإضافة إلى متطلّبات المعالجة، تتوقف إعادة استخدام المياه العادمة على مجموعة عوامل، منها العرض والطلب، ونظام التوزيع والتخزين، والمخاطر البيئية على الصحة، والاعتبارات الثقافية[١٧]. ويُمكن إعادة استخدام المياه العادمة لثلاثة أغراض رئيسية[١٨]: (أ) الزراعة حيث تستخدم المياه العادمة لريّ

---

(١٥) Wastewater Engineering, Treatment and Reuse. Metcalf and Eddy. Fourth Edition. Chap. 13, p. 1426. 2003.

(١٦) Wastewater Reuse Forum (March 2002). http://www.idrc.ca/irci/ev-43793-201-1-DO_TOPIC.html.

(١٧) Prospects of Efficient Wastewater Management and Water Reuse in Lebanon، تقرير حول دراسة قطرية، تمّ إعداده في إطار مشروع EMWater، "Efficient Management of Wastewater, its Treatment and Reuse in the Mediterranean Countries" آذار/مارس ٢٠٠٤، جامعة البلمند، لبنان.

(١٨) M. Abu Madi and R. al-Sa'ed, "Towards Sustainable Wastewater Reuse in the Middle East and North Africa, *The Journal of Sustainable Development*, No. 2 (2009) متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://journals.cdrs.columbia.edu/consilience/index.php/consilience/article/view/89/15.

المحاصيل الغذائية، بما في ذلك البساتين؛ (ب) إعادة تغذية المياه الجوفية، حيث تستخدم المياه العادمة المعالجة لتغذية المياه الجوفية بهدف زيادة المياه الصالحة وغير الصالحة للشرب، وبناء حواجز لمنع تسرّب المياه المالحة إلى خزانات المياه الجوفية في المناطق الساحلية، فضلاً عن تخزين المياه المعالجة لإعادة استخدامها في المستقبل؛ (ج) الاستخدامات البلدية، حيث تستخدم المياه العادمة المعالجة لريّ الحدائق العامة وملاعب الغولف.

(هـ) تركيبة التعرفة: نسبة السكان الموصولين بشبكات المجاري ويتلقون فواتير إما بقيمة موحدة (رسم موحد) أو بقيمة ترتفع مع ارتفاع كمية المياه العادمة المُنتجة (رسوم متصاعدة).

المسوّغ: تتبع التعرفة على خدمات الصرف الصحي نفس التركيبة المستخدمة في تحديد تعرفة المياه. ففي بعض الحالات، تكون هذه التعرفة نسبة مئوية ثابتة من تعرفة المياه، وفي حالات أخرى، تكون منفصلة عن تعرفة المياه. ويجب أن تتضمن تعرفة الصرف الصحي عنصراً لتغطية تكاليف جمع المياه العادمة ومعالجتها، عملاً بمبدأ "الملوّث يدفع"، وذلك بهدف حماية الصحة العامة والبيئة من التلوث وإفساح المجال لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي. غير أن رسوم الصرف الصحي في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا هي أقل بكثير من تكاليف التشغيل والصيانة التي تترتب على جمع المياه العادمة ومعالجتها. والإيرادات التي تجمع من رسوم الصرف الصحي لا تغطي سوى جزء من التكاليف، وتغطي الحكومات التكاليف المتبقية من خلال مختلف أشكال الدعم المباشر وغير المباشر. ويجب بذل الجهود لتصحيح رسوم الصرف الصحي بهدف استرداد التكاليف الضرورية لضمان استمرارية الخدمات.

(و) القدرة على تحمّل التكاليف: نسبة الأعباء المالية المترتبة على كلفة التوصيل بشبكات المجاري، من الدخل، وتقاس بنسبة الكلفة الشهرية للفرد/الأسرة من دخل الفرد/الأسرة في الشهر.

المسوّغ: أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤخراً، التأكيد على أنّ الحصول على المياه هو حقّ من حقوق الإنسان، وأنّ الحاجات الأساسية من المياه والصرف الصحي يجب أن تكون ميسورة الكلفة حتى لأشدّ فئات المجتمع فقراً. فقدرة الأسر ذات المداخيل المحدودة على تحمّل تكاليف خدمات الصرف الصحي قد تتحوّل إلى مشكلة جدية في بعض بلدان الإسكوا حيث تُرفع الرسوم بهدف تغطية تكاليف التشغيل والصيانة في مرافق الصرف الصحي أو من أجل الاستثمار في إعادة تأهيل البنى التحتية وإصلاح أعطالها في قطاع المياه والصرف الصحي.

سادساً- الخطوات التالية والتوصيات

٣٣- الخطوة التالية اللازمة لإطلاق وتطبيق المبادرة العربية الإقليمية بشأن المؤشرات الإضافية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية تتمثل في إنجاز نموذج الاستبيان الموجه إلى البلدان الأعضاء حول المؤشرات الأساسية لبرنامج الرصد المشترك والمؤشرات الإضافية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وقد أعدّت الإسكوا، مسودة هذا النموذج وقدمته إلى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وذلك بعد التنسيق مع المنظمات الشريكة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وزّعت الأمانة الفنية هذا النموذج على البلدان العربية لتبدي تعليقاتها عليه. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استكملت الإسكوا النموذج في صيغته النهائية بعد الأخذ بالتعليقات التي تلقتها،

وسيعرض هذا النموذج بصيغته النهائية على اللجنة الفنية العلمية والاستشارية في اجتماعها المقبل المقرر عقده في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠١١. وعلى ضوء توصيات اللجنة الفنية، سيوصي المكتب التنفيذي التابع للمجلس الوزاري العربي للمياه بإصدار قرار يوضح الخطوات التالية الواجب اتخاذها في هذا الصدد. وأشير إلى أنّ هذا القرار قد يوضح الترتيبات المؤسسية اللازمة للحصول على البيانات وتحليلها وإدارتها، وذلك تحضيراً لصياغة وإصدار التقرير الأول حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس المؤشرات الإضافية لفترة السنتيْن السابقة لإصدار التقرير.

٣٤- ويقترح استمرار العمل على إعداد مجموعة موحدة من المؤشرات الإضافية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي تحت إشراف الإسكوا، ليشمل بلورة نظام لإدارة البيانات وتحليلها وتطوير آلية للرصد والإبلاغ. حيث يمكن لنظام إدارة المعلومات أن يفصل مختلف مراحل إدارة البيانات، بما في ذلك مراحل الحصول على البيانات، وتواتر عملية جمع البيانات، والتحليلات الإحصائية، والتحقق من صحة المعلومات، وإعداد التقارير. ويتطلب ذلك بناء قدرات البلدان الأعضاء وتدريبها في هذه المجالات، وكذلك تأمين الموارد المالية الكافية لدعم المبادرة الإقليمية. كما يجب تحديد الإطار المؤسسي المسؤول عن تنفيذ المبادرة الإقليمية ليصبح مسؤولاً عن نظام إدارة المعرفة، وعملية جمع البيانات، وضمان التحقق من صحة البيانات لدى البلدان العربية، وذلك بهدف صياغة التقارير والمنشورات الإقليمية وإصدارها تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه.